بخصوصها ، وكتبت عنها عدة تقارير ، وقدمت لها عدة حلول . وهذا الاهتمام الكبير بها ، من جانب الامم المتحدة ، يعكس الاهتمام العالمي ويظهر مكانة القدس الرفيعة ، عبر التاريخ ، بالنسبة لبعض الشعوب والديانات .

نجمت مسألة القدس ، في الامم المتحدة ، عن عدة اعتبارات ، منها قرار التقسيم ، الذي يعتبر تدويل القدس « الحل الامثل » للحفاظ على الاماكن المقدسة ، وينص على ان يكون للقدس « كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لنظام دولي خاص ، وتتولى الامم المتحدة ادارتها ، ويعين مجلس وصاية ليقوم باعمال السلطة الادارية نيابة عن الامم المتحدة . وتشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية ، مضافا اليها القرى والبلدان المجاورة ؛ ابعدها شرقا ابو ديس ، وابعدها جنوبا بيت لحم ، وابعدها غربا عين كارم ، وتشمل المنطقة المبنية من قرية قالونيا ... وتكون السلطة التشريعية الضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام والسري ، على اساس تمثيل نسبي لسكان المدينة البالغين ، وبغير تمييز من حيث الجنسية »(٣١) .

رفض العرب قرار التقسيم ، لا سيما البند الخاص بالقدس ، موضحين عدم الحاجة اليه عندما تكون فلسطين دولة ديمقراطية واحدة تضم المسلمين والمسيحيين واليهود . اما الصهيونيون فقد دعموا القرار ، بما فيه بند تدويل القدس ، ليحصلوا على تأييد اكبر عدد من الدول الكاثوليكية(٣٢) . فقد كان هدفهم انذاك ، هو انشاء دولة يهودية على جزء من فلسطين ، ثم التوسع واحتلال باقي المناطق في الوقت المناسب ، وهذا ما حدث فعلا فيما بعد . كما رفض كل طرف ان تكون الاكثرية في المجلس التشريعي من الطرف الاخر ، مما حمل مجلس الوصاية ، في مشروعه المقدم للجمعية العامة في ٢١ نيسان ١٩٤٨ . على طلب تغيير التعليمات بخصوص التنظيم التشريعي للمدينة(٣٣) .

وفي ٦ ايار ١٩٤٨ ، اتخذت الجمعية العامة باكثرية ٣٥ صوتا وامتناع ١٧ ، قرارا حمل الرقم ١٨٧ يتضمن توصية سلطة الانتداب ، استنادا الى القوانين المعمول بها في فلسطين قبل ١٥ ايار ١٩٤٨ ، بتعيين رجل محايد ، يقبله العرب واليهود ، مفوضا بلديا خاصا ، يقوم ، بالتعاون مع اللجان الطائفية الموجودة في القدس ، بتنفيذ المهمات التي تقوم بها حتى الان اللجنة البلدية . وقد عين الاميركي هارولد ايفانس ، لهذا الغرض ، فحضر الى القدس ومكث فيها مدة قصيرة من الوقت ، فشل خلالها في اقناع الطرفين بالتعاون معه ، فعاد الى بلاده . وفي ٢٨ و٢٩ حزيران ١٩٤٨ قدم الوسيط الدولي المنتدب من قبل الجمعية العامة ، اقتراحا لكلا الطرفين ، لحل قضية فلسطين ، بما فيها وضع القدس التي اقترح ان تبقى عربية ، مع ادارة محلية للجالية اليهودية فيها ، وتدابير خاصة تتعلق بالاماكن المقدسة . وقد وصف وزير خارجية الحكومة الاسرائيلية الموقتة هذه الاقتراحات بانها كارثة ومأساة ، ورفضها . فرد عليه الوسيط الدولي ، في السادس من تموز ١٩٤٨ ، برسالة اشار فيها الى صعوبة عزل القدس سياسيا عند اي تقسيم لفلسطين ، كما اشار الى ضرورة ايلاء المدينة اهتماما كبيرا ، بالنظر الى خصوصيتها الناتجة عن كثرة اليهود فيها ، تاركا كيفية البت في ذلك مفتوحة وقابلة للنقاش . ثم ذكر في رسالته ان القدس ، رغم اهميتها بالنسبة للديانة اليهودية ، لم تكن يوما جزءا من الدولة اليهودية ، بل كانت دائما منفصلة عن دستورها وحدودها ، معتبرا ان